

دليل معايير مؤشر البيانات

إطلاق النسخة الأولى لمؤشر البيانات في نظام أداء الحكومي لعام 2024

المحاور

- بطاقة مؤشر البيانات
- محاور ومعايير مؤشر البيانات

المؤشر	وصف المؤشر	معادلة القياس	النمط	دورية القياس	سنة القياس
مؤشر البيانات	يقيس هذا المؤشر قدرة الجهات الحكومية في إدارة وإتاحة بيانات ذات جودة عالية تتفق مع المعايير والممارسات العالمية، ويهدف المؤشر إلى تقييم ومتابعة أداء الجهات الحكومية في تلبية المتطلبات الحكومية برؤية دولة الإمارات "نحن الإمارات 2031" ومؤشرات التنافسية العالمية وتوفير البيانات التي يحتاجها صانع القرار لأغراض التخطيط وتطوير السياسات، وفقاً لمعيار الإطار التنظيمي والتشغيلي للجهة في مجال إدارة البيانات، ومعيار تعزيز جودة البيانات، ومعيار تدفق البيانات واتاحتها.	نتيجة التقييم الفني من المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء	% التزايد أفضل	سنوي	2024

تم استبدال المؤشر السابق وتصميم آلية حديثة لاستخراج نتائج المؤشر بنسخته الجديدة "مؤشر البيانات" وبمعايير محدثة وآلية قياس مستحدثه لمواكبة أفضل ممارسات التحول الرقمي وتصفير البيروقراطية في مجال البيانات بين الجهات الحكومية. - في محور البيانات والحكومة الرقمية

إتاحة البيانات وتدفعها

3.1 تكامل البيانات وإتاحتها

- 3.1.1 إتاحة البيانات الأولية
- 3.1.2 تفعيل الربط الإلكتروني
- 3.1.3 دورية مشاركة البيانات

3.2 البيانات المفتوحة

- 3.2.1 حصر مجموعات البيانات المفتوحة
- 3.2.2 إعداد ونشر البيانات المفتوحة

%40

تعزيز جودة وحماية البيانات

2.1 ضمان جودة البيانات

- 2.1.1 منهجية إدارة جودة البيانات

2.2 ضمان وحماية خصوصية البيانات

- 2.2.1 إطار تحديد وتصنيف البيانات
- 2.2.2 منهجية وعمليات تصنيف خصوصية البيانات

30%

الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات

1.1 حوكمة الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات

- 1.1.1 سياسة تنظيم وإدارة البيانات المؤسسية
- 1.1.2 الهيكلية والتنظيم في حوكمة البيانات
- 1.1.3 إتفاقيات إتاحة البيانات

1.2 تأصيل مصادر البيانات المؤسسية

- 1.2.1 حصر مصادر البيانات
- 1.2.2 إدارة وتوثيق البيانات الوصفية

30%

<p>قامت الجهة بإعداد واعتماد سياسة مؤسسية لحوكمة البيانات، تحدد السياسة المبادئ والممارسات والمسؤوليات الأساسية لإدارة البيانات كأصل من الاصول الحكومية لدى الجهة، وتوفر السياسة إطار واضح للملكية البيانات وتحدد مسؤولية إدارتها، مما يضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية ويعزز جودة البيانات الإحصائية وسلامتها وأمنها لصنع القرار ونتاج الرقم الإماراتي الموحد.</p>	<p>وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار</p> 
<p>على مستوى الجهة الحكومية</p>	<p>مستوى / مجال التطبيق</p>
<p>أعدت الجهة واعتمدت سياسة مؤسسية لحوكمة البيانات، لتوفير أساس متين لإدارة البيانات كأصل مؤسسي وحكومي استراتيجي ذو قيمة عالية. تهدف السياسة إلى تحقيق الاتساق والجودة في إدارة البيانات من خلال تحديد مجموعة من المواصفات الرئيسية والتي تشتمل بالحد الأدنى على:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تحدد السياسة مبادئ واضحة لإدارة البيانات، بما في ذلك الشفافية، المساءلة، والامتثال، وتُركز على توثيق الإجراءات الخاصة بإدارة البيانات وإمكانية التدقيق على تنفيذها بما يضمن توافق البيانات وسلامتها واستخدامها. 2. تحدد السياسة مسؤوليات ملكية البيانات بوضوح لكل مصدر بيانات ضمن الجهة، يُشمل ذلك توزيع المسؤوليات في جميع مراحل دورة حياة البيانات، عبر إجراءات إنشاء البيانات، وتخزينها، واستخدامها. 3. تحدد السياسة متطلبات الامتثال لإدارة وحماية البيانات وأمن المعلومات الإحصائية. 4. تتضمن السياسة آليات محددة للتحقق من جودة البيانات بانتظام من خلال مراجعات وعمليات تدقيق دورية. يتم استخدام مقاييس جودة محددة، مثل إمكانية الوصول (Accessibility)، التوصيف (Descriptiveness)، الاكتمال (Completeness)، الدقة (Accuracy)، الحدّثة والدورية (Timeliness)، الشمولية (Coverage)، الاتساق (Consistency)، والمذكورة ضمن دليل تطبيق معايير قياس مستوى جودة البيانات الحكومية. بهدف تحسين موثوقية البيانات الحكومية وصحتها لاستخدامها في إنتاج أرقام الإمارات الموحدة والمؤشرات الإحصائية لصنع القرارات والسياسات. 5. تضمن السياسة توفير بيانات متسقة ومتكاملة بين جميع الأنظمة مما يدعم اتخاذ القرارات بناءً على البيانات الرسمية الموثوقة عبر استخدام مفهوم مصدر إماراتي واحد رسمي وموثوق للبيانات أو السجل الإداري. 	<p>متطلبات الامتثال للمعيار</p> 

قامت الجهة بإنشاء وتفعيل نموذج تشغيلي (Operating Model) لحوكمة البيانات. يحدد هذا النموذج هيكلية الفرق التنظيمية المسؤولة عن إدارة البيانات بفعالية ضمن الجهة، ويُسهّل التنسيق بين الأقسام والوحدات التنظيمية التشغيلية المختلفة وقسم تقنية المعلومات لضمان تطبيق مبادرات حوكمة البيانات كما يضطلع النموذج التشغيلي بمسؤولية إنشاء البيانات الوصفية وتحديثها وضمان جودتها ويضمن التعاون بين جميع أصحاب المصلحة ضمن الجهة لضمان الحفاظ على أعلى معايير جودة البيانات وتنفيذ إجراءات تكامل ومشاركة البيانات بفعالية وأمان.

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار



على مستوى الجهة الحكومية

مستوى / مجال التطبيق

قامت الجهة بإنشاء وتفعيل نموذج تشغيلي لحوكمة البيانات، يهدف إلى تحسين وتنظيم إجراءات إدارة البيانات بشكل شامل داخل الجهة الحكومية وتعزيز فعالية فرق العمل المختلفة لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية، حيث قامت الجهة بالتالي :

1. تشكيل فريق لإدارة البيانات بقرار من مكتب الوزير أو وكيل الوزارة وتحديد الأدوار المسؤولة عن إدارة البيانات ضمن الجهة، بما في ذلك فريق القيادة (مسؤول إدارة البيانات)، الفريق التنفيذي (متعهدي البيانات)، والفريق التشغيلي (فني البيانات).
2. تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح لكل فرد ودوره ضمن الفريق .
3. وضع قواعد تنظيمية وإجراءات لتنسيق العمل بين فرق العمل المختلفة ضمن الجهة والتي تشمل وحدات الأعمال وتقنية المعلومات.
4. تحديد مسؤولية تطبيق متطلبات فريق البيانات لكل مصدر من مصادر البيانات ضمن الجهة وتوثيق تلك المسؤوليات

متطلبات الامتثال للمعيار



قامت الجهة بإعداد وتوثيق جميع إجراءات ومبادرات إتاحة البيانات مع المركز من خلال اتفاقية إتاحة البيانات، بما يضمن إتاحة البيانات بشكل آمن وفقاً للمتطلبات ويحدد الأطر التشغيلية والتنظيمية وواجبات الجهات التي تتيح البيانات وفقاً للشروط والأحكام، وتنظيم حقوق استخدام البيانات، والتدابير ذات الصلة بالخصوصية والأمان ومسؤوليات كل طرف بما يضمن فهماً متبادلاً وحماية مصادر البيانات الحكومية.

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار



مجموعات البيانات التي يتم مشاركتها مع المركز

مستوى / مجال التطبيق

لضمان تنفيذ نطاق المتطلبات المتعلقة بمشاركة وإتاحة البيانات مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء بشكل آمن وفعال، قامت الجهة بتنفيذ المتطلبات التالية فيما يتعلق بإتاحة البيانات التي تقع تحت نطاق مسؤولياتها:

1. إعداد وتوقيع اتفاقية إتاحة البيانات بشكل موحد يشمل الأطر التشغيلية والتنظيمية لمشاركة البيانات مع المركز. يتضمن ذلك صياغة وثائق واضحة تحدد الشروط والأحكام المتعلقة بمشاركة البيانات وقائمة البيانات المراد مشاركتها بشكل واضح وصرح وتكون متوافقة مع القوانين والتشريعات بالدولة.
2. تحديد مسؤوليات الجهة التي تتيح البيانات، بما في ذلك توضيح حقوق كل طرف في استخدام البيانات والمستويات المحددة للوصول إليها، مع توثيق هذه المسؤوليات بشكل واضح في الاتفاقيات.
3. ضمان الالتزام بمستويات الخصوصية المحددة لكل مجموعة بيانات تتم مشاركتها لضمان فهم الطرف المستفيد من البيانات لمتطلبات الحماية وفقاً لتلك المستويات لضمان أن البيانات تظل محمية وفقاً لمستويات التصنيف.
4. الالتزام بتطبيق جميع المتطلبات المتعلقة بالخصوصية والأمان وفقاً للتشريعات الوطنية. وتشمل هذه المتطلبات حماية أمن البيانات والمعلومات.
5. تحديث اتفاقيات إتاحة البيانات والملحق الخاص بها المتعلقة بقائمة البيانات بشكل دوري لضمان توافقها مع التغيرات في الاستراتيجيات الوطنية أو التشريعات أو التطورات التقنية. يتعين توثيق جميع التحديثات وإبلاغ جميع الأطراف المعنية بأي تغييرات قد تؤثر على شروط أو آليات الإثارة.

متطلبات الامتثال للمعيار



قامت الجهة بإعداد وتوثيق سجل شامل لجميع مصادر البيانات التي تقع تحت مسؤولياتها وتحديد نوعية البيانات ضمن كل مصدر من تلك المصادر وفقاً لنموذج سجل حصر مصادر البيانات المعتمد، بما يوفر إمكانية اكتشاف مصادر البيانات وتعزيز فرص استخدامها وحوكمتها بكفاءة ويساهم في تحديد فرص الاستفادة من مصادر البيانات المختلفة داخل وخارج الجهة الحكومية مما يساهم في اتخاذ قرارات مستنيرة وتعزيز الكفاءة التشغيلية على نطاق الجهة الحكومية أو حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على النطاق الأوسع.

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار



جميع مصادر البيانات ضمن الجهة الحكومية

مستوى / مجال التطبيق

- لضمان تنفيذ نطاق حصر مصادر البيانات، قامت الجهة بالتقيد بالمتطلبات التالية لجميع مصادر البيانات التي تقع تحت نطاق مسؤولياتها:
1. إعداد وتوثيق سجل شامل لجميع مصادر البيانات ضمن الجهة وتوثيق تفاصيل كل مصدر بيانات وفقاً للنموذج المعتمد لسجل الحصر من المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.
 2. تحديد مجال البيانات وفقاً لأنواعها (مثل بيانات شخصية، مالية، تشغيلية، إلخ) وتحديد الاستخدامات المخصصة لكل نوع من البيانات.
 3. تحديد فرق العمل المسؤولة عن إنشاء وتوثيق بيانات السجل، وضمان تحديثه بشكل مستمر وفقاً لنموذج سجل حصر مصادر البيانات المعتمد.
 4. وضع إجراءات لتحديث السجل بشكل دوري لضمان دقته وشموليته.
 5. تطبيق القواعد التنظيمية والاجرائية بشأن مشاركة سجل حصر مصادر البيانات بشكل دوري مع الجهات التنظيمية والمركز.
 6. إجراء مراجعات دورية لضمان استمرار توافق السجل مع المتطلبات والنموذج المعتمد.

متطلبات الامتثال للمعيار



قامت الجهة بتوثيق البيانات الوصفية لمصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية وتوثيق جميع عناصر البيانات الوصفية كتالوج البيانات (Catalog Data) لمصادر بياناتها السجلية، والتي تشمل التعريفات (Definitions)، و (الصيغ Formats)، وإرشادات الاستخدام (Usage guidelines). يوفر هذا التوثيق مرجعاً واضحاً لأصحاب المصلحة، مما يضمن فهماً وتطبيقاً متسقاً للبيانات الوصفية.

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار



جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية

مستوى / مجال التطبيق

قامت الجهة بتوثيق كافة عناصر البيانات الوصفية المتعلقة بمصادر بياناتها السجلية من خلال إعداد كتالوج البيانات (Data Catalog) بهدف هذا التوثيق إلى تقديم مرجع واضح وشامل لأصحاب المصلحة، لضمان تطبيق وفهم موحد للبيانات الوصفية لبيانات حكومة دولة الإمارات، من خلال تحقيق المتطلبات التالية:

1. توثيق البيانات الوصفية (Metadata) الخاصة بمصادر البيانات السجلية المتعلقة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية بناءً على المعايير التي تم تحديدها من قبل المركز.
2. أن يتضمن كتالوج البيانات آلية بحث تمكن المستخدمين من البحث عن البيانات الوصفية باستخدام مجموعة من المعايير مثل الإسم، الصيغة، المجال، الاستخدام، المصدر. ويتيح ذلك سهولة الوصول إلى البيانات المطلوبة وتحسين تجربة المستخدم في التعامل مع كتالوج البيانات.
3. أن يتضمن كتالوج البيانات نظام تتبع للتغييرات، بحيث يتم توثيق جميع التحديثات والتعديلات التي تطرأ على عناصر البيانات الوصفية مما يتيح لأصحاب المصلحة مراجعة التغييرات التي تمت على البيانات خلال فترات زمنية مختلفة.
4. العمل على توفير خيارات لتصدير البيانات الوصفية بتنسيقات مختلفة (مثل CSV، XML، JSON) لتسهيل التكامل مع الأنظمة الأخرى المستخدمة داخل الجهة أو مع الجهات الخارجية مما يضمن القدرة على إتاحة البيانات الوصفية بسهولة عبر مختلف الأنظمة.
5. تطبيق إجراءات أمان فعالة لحماية كتالوج البيانات من الوصول غير المصرح به. يتضمن ذلك استخدام تقنيات التشفير وإدارة حقوق الوصول لضمان أن البيانات الوصفية متاحة فقط للمستخدمين المصرح لهم.
6. توفير آلية تفاعلية داخل كتالوج البيانات تمكن أصحاب المصلحة من تقديم تعليقات أو استفسارات حول البيانات الوصفية مما يعزز آليات التواصل ويساهم في تحسين جودة التوثيق وتلبيته لاحتياجات المستخدمين.

متطلبات الامتثال للمعيار



المعيار 2.1.1 منهجية إدارة جودة البيانات

تعمل الجهة على تطبيق دليل معايير جودة البيانات لبياناتها السجلية بما يضمن دقة وموثوقية وتكامل مصادر البيانات. حيث تحدد المعايير قياس لجودة البيانات السجلية من خلال اعداد تقرير قياس جودة البيانات السجلية، وتحديد نطاق التقييم بوضوح ليشمل كافة مصادر البيانات السجلية التي تحتاج إلى المراجعة الدورية بحيث يكون منهجاً منظماً للحفاظ على معايير بيانات رسمية عالية الدقة والموثوقية وفق دليل تطبيق معايير قياس مستوى جودة البيانات الحكومية.

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار



جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية

مستوى / مجال التطبيق

1. تطبيق معايير قياس مستوى جودة البيانات الحكومية من خلال تحديد آليات مراجعة وضبط جودة البيانات اعتماداً على مقاييس جودة البيانات المعتمدة في الدليل مثل مقاييس التحقق من إمكانية الوصول (Accessibility)، الدقة (Accuracy)، التوصيف (Descriptiveness)، الحدثة والدورية (Timeliness)، الاكتمال (Completeness)، الشمولية (Coverage)، والاتساق (Consistency)، وغيرها من المقاييس.

2. أن تشمل التطبيق إجراءات للمراقبة المستمرة لجودة البيانات.

3. إجراء تقييمات دورية ومجدولة داخلية لإدارة جودة البيانات السجلية لضمان استمرارية مراقبة الجودة وتحسينها وفقاً لجدول زمني منتظم، سواء كانت شهرية أو ربع سنوية.

4. إصدار التقارير الدورية بخصوص أداء إجراءات جودة البيانات والإجراءات التصحيحية التي يتم اتخاذها.

5. تحديد آليات واضحة لإصلاح أي إشكاليات في جودة البيانات، بما يشمل إجراءات تصحيحية وتحسينية ووقائية.

6. تحديد آليات لتقييم المخاطر المرتبطة بجودة البيانات واتخاذ الإجراءات الاستباقية لمنع تأثير هذه المخاطر.

7. حضور ورشة العمل الخاص بتطبيق دليل معايير جودة البيانات

متطلبات الامتثال للمعيار



<p>أعدت الجهة إطاراً لتحديد وتصنيف البيانات المفتوحة والمشاركة (الخصوصية، والحساسية، والسرية) ضمن اتفاقية مشاركة البيانات، مما يضمن التعرف على هذه البيانات وتصنيفها وحمايتها بشكل مناسب وفقاً لقواعد ومتطلبات حماية البيانات الخصوصية والحساسية والسرية ومشاركتها.</p>	<p>وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار</p> 
<p>جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية</p>	<p>مستوى / مجال التطبيق</p>
<p>1. أعدت الجهة إطار شامل يحدد بوضوح تصنيف جميع أنواع البيانات المفتوحة، والمشاركة منها الخصوصية والحساسية والسرية بما في ذلك البيانات المتعلقة بالأفراد مثل الأسماء، العناوين، الأرقام التعريفية، والمعلومات المالية والصحية الموجودة ضمن جميع مصادر البيانات السجلية سواء كانت مخزنة داخلياً أو خارجياً، مع تحديد الأنظمة التي يتم استخدامها لإنشاء أو جمع هذه البيانات لضمان الشفافية والشمولية.</p> <p>2. إنشاء سجل شامل ومفصل لحصر البيانات ذات تصنيف الخصوصية والحساسية والسرية التي تمتلكها الجهة، حيث يتم توثيق مصدر البيانات، كيفية جمعها، الغرض من استخدامها. يتم تحديث سجل حصر البيانات بحسب مستويات التصنيف بشكل دوري لضمان دقته.</p> <p>3. وضع ضوابط لمشاركة البيانات المشتركة (الخصوصية والحساسية والسرية) مع المركز بما في ذلك وضع معايير وشروط واضحة للتوقيت والكيفية التي يتم من خلالها مشاركة هذه البيانات. يجب أن تتضمن هذه الضوابط اتفاقيات حماية ملزمة للجهات التي يتم مشاركة البيانات المشتركة (الخصوصية والحساسية والسرية) معها وأن تحدد التزاماتها تجاه حماية البيانات وضمان إلزامها بالقوانين والمتطلبات المعمول بها في دولة الإمارات.</p> <p>4. ضمان أن جميع السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة وحماية البيانات المشتركة (الخصوصية والحساسية والسرية) تتوافق مع القوانين والتشريعات المعمول بها في دولة الإمارات، مثل قانون حماية البيانات الشخصية أو أي لوائح تنظم إدارة خصوصية البيانات. يجب أن تتضمن هذه الجهود تقييمات دورية للتأكد من استمرارية الامتثال لأي تغييرات قد تطرأ على هذه القوانين والتشريعات. كما يجب تنفيذ عمليات تدقيق داخلية بشكل منتظم لضمان إلزام جميع الأقسام والوحدات التنظيمية بالجهة فيما يتعلق بالسياسات وإجراءات حماية البيانات المعتمدة.</p>	<p>متطلبات الامتثال للمعيار</p> 

المعيار 2.2.2 منهجية وعمليات تصنيف خصوصية البيانات

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار

قامت الجهة باعتماد منهجية شاملة لتصنيف خصوصية البيانات الحكومية وتنفيذ عمليات تصنيف وتحديد مستوى الخصوصية لجميع مصادر البيانات السجلية، بما يتوافق مع منهجية تصنيف خصوصية البيانات واعتماد تلك التصنيفات كقاعدة لحماية خصوصية البيانات.



مستوى / مجال التطبيق

جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية

1. تنفيذ إجراءات تحليل دقيقة لكل مصدر من مصادر البيانات السجلية لتحديد مستوى حساسيته بناءً على معايير الخصوصية المحددة في الإطار المعتمد لتصنيف خصوصية البيانات. يتطلب ذلك جمع وتحليل البيانات لفهم طبيعتها ومدى تأثير الكشف عنها وفقاً للمصلحة الوطنية لدولة الإمارات.

2. القيام بإجراء مراجعات دورية للتصنيفات المطبقة للتأكد من توافقها المستمر مع الأطر التنظيمية أو التغيرات الداخلية للجهة. يتم إنشاء عمليات منظمة لإعادة تقييم تصنيف البيانات السجلية في حالات مثل طلب جديد لمشاركة بيانات سجلية، أو إدخال أنظمة جديدة للعمل ضمن الجهة أو عند اكتشاف مخاطر جديدة تتعلق بحماية البيانات وتأثيرها على المصلحة الوطنية لدولة الإمارات. يجب توثيق أي تغييرات تطرأ على تصنيفات البيانات وإشعار الأطراف المعنية لضمان التزامهم بالتصنيف المحدث والامتثال لمعايير حماية البيانات.

متطلبات الامتثال للمعيار



قامت الجهة بإعداد منهجية وإجراءات عمل موثقة لاستخلاص وتوفير البيانات التي يتم مشاركتها مع المركز بصيغة البيانات الأولية، مع توفير تلك البيانات بما يضمن عدم تكرارها ضمن حقل مفتاحي رئيسي ((Primary Key مع إمكانية تشفيره لضمان التكامل ودقة البيانات التي يتم إتاحتها وتعزيز مدى الاستفادة من تلك البيانات دون الحاجة إلى إجراءات طويلة ومعقدة لمعالجة تلك البيانات كمتطلب للتعامل والاستفادة من البيانات التي يتم إتاحتها من قبل الجهة المقدمة للبيانات.

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار



جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية

مستوى / مجال التطبيق

1. تطوير منهجية شاملة ضمن الجهة لاستخلاص البيانات الأولية من الأنظمة الداخلية وتحضيرها لمشاركتها وإتاحتها مع المركز. تشمل هذه المنهجية إجراءات دقيقة لتحديد البيانات المطلوبة من المركز والتأكد من أن البيانات المقدمة تلي تلك المتطلبات. يجب أن تتضمن المنهجية آليات لتحديد وتحليل الحقول المفتاحية الرئيسية (Primary Keys) في مجموعات البيانات، وذلك لضمان عدم تكرار البيانات في هذه الحقول، وبالتالي تجنب أي تعارض أو ازدواجية قد تؤثر على تكامل البيانات المقدمة. كما يجب أن توفر المنهجية توجيهات واضحة حول كيفية تجهيز البيانات الأولية بما يتوافق مع احتياجات المركز بشكل مباشر، بما يقلل الحاجة إلى معالجات إضافية.
2. تطبيق إجراءات دقيقة لضمان تكامل ودقة البيانات التي يتم مشاركتها. يشمل ذلك مراجعة البيانات بشكل منهجي للتحقق من عدم وجود تكرار في الحقول المفتاحية الرئيسية (Primary Keys)، وضمان أن البيانات المقدمة متكاملة، ومتسقة، وخالية من الأخطاء. يتطلب ذلك تنفيذ عمليات تدقيق منتظمة على البيانات لضمان مطابقتها لمتطلبات الجودة قبل مشاركتها/ إتاحتها.
3. تحديد الحقول المفتاحية الرئيسية (Primary Keys) لكل مجموعة بيانات يتم مشاركتها، وضمان أنها تستخدم بشكل فريد لتحديد كل سجل بيانات. يجب توثيق هذه الحقول بوضوح ضمن منهجية العمل لضمان عدم تكرارها في أي مرحلة من مراحل معالجة أو مشاركة البيانات.
4. ضمان أن تكون جميع إجراءات استخلاص ومشاركة البيانات مع المركز متوافقة مع القواعد التنظيمية المتعلقة بحماية أمن البيانات الحكومية. يتطلب ذلك ضمان أن جميع البيانات المشتركة تخضع لضوابط الخصوصية والأمان. بما في ذلك تطبيق إجراءات تشفير البيانات عند الضرورة أو تقليل البيانات الشخصية والحساسة والسرية إلى الحد الأدنى الذي يكفل الامتثال للقوانين وتوفير البيانات الإحصائية لصناع القرار. كما يجب تطبيق سياسات حماية البيانات حسب القوانين المعمول بها في الدولة والتي تضمن عدم مشاركة أي بيانات شخصية أو حساسة دون موافقة الجهات المعنية، وضمان أن البيانات المشتركة (الخصوصية، والحساسة، والسرية) محمية من الوصول غير المصرح به خلال عمليات المشاركة أو النقل.

متطلبات الامتثال للمعيار



قامت الجهة بجهود لتعزيز تكامل البيانات بين الأنظمة المختلفة، وضمان تدفق سلس للبيانات واستخدام الوسائل والأدوات التقنية لمشاركة البيانات وإتاحتها.

وصف المقومات
الأساسية / العوامل
التمكينية للمعيار



مستوى / مجال
التطبيق

جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية

1. إعداد وتوفير وثيقة المواصفات التقنية (Technical Sheet) لكل خدمة ربط إلكتروني (Web Service) وفقاً للنماذج المعتمدة، لضمان تحقيق مستوى عالٍ من الجودة والكفاءة في الخدمات المقدمة. تشمل هذه الوثيقة جميع التفاصيل الفنية الضرورية بما في ذلك المعايير التقنية، واجهات الربط، وبروتوكولات الأمان، بما يسهم في تعزيز قابلية التشغيل البيئي وتوحيد الإجراءات بين مختلف الأنظمة.
2. تنفيذ وإنجاز الربط الإلكتروني باستخدام واجهات برمجة التطبيقات (APIs) الخاصة بمنصة الربط الحكومية (GSB) التابعة لهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)، وفقاً لوثيقة المواصفات التقنية (Technical Sheet) وبما يتماشى مع الجدول الزمني المحدد. يهدف هذا الربط إلى تعزيز تكامل الأنظمة وسهولة تبادل البيانات بين الجهات، مع الالتزام بأعلى معايير الأمان والكفاءة لضمان استمرارية الخدمة وجودتها بما يتماشى مع أفضل الممارسات المعمول بها في حكومة دولة الإمارات.
3. ضخ وإتاحة جميع البيانات إلكترونياً وفقاً لقائمة البيانات المعتمدة ضمن اتفاقية مشاركة البيانات، مع الالتزام بأعلى معايير الجودة والدقة في الإدخال لضمان تكامل المعلومات وسهولة الوصول إليها.
4. استخدام ميزات إدارة الإشعارات والتنبيهات في حالة التأخير أو فشل عمليات النقل، لضمان استمرارية التزام الجهة المقدمة للبيانات بإتاحة البيانات ونقلها ضمن التوقيتات والالتزامات المتفق عليها.
5. استخدام مسارات بيانات قادرة على استيعاب أحجام البيانات المتزايدة، بما يضمن استمرار التدفق بشكل منتظم دون انقطاع، وتحسين كفاءة الأداء عند نقل البيانات إلى عدة جهات في وقت واحد.

متطلبات
الامتثال للمعيار



قامت الجهة بتوفير وإتاحة البيانات للمركز وفقاً لدورية مشاركة البيانات لضمان تدفق سلس للبيانات ضمن التوقيتات المناسبة والدورية اللحظية التي تواكب تطلعات صناع القرار في بناء منظومة حكومية مرنة مستمرة التحديث والتطور تحقق نتائج سريعة معتمدة على بيانات لحظية.

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار



مستوى / مجال التطبيق

جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية

متطلبات الامتثال للمعيار



1. القيام بتقييم إجراءات الجهة بشأن إعداد سلاسل زمنية محددة لرفع حداثة البيانات خلال فترات زمنية معينة من السنة تشمل بيانات لحظية وشهرية وربع سنوية مع تفصيل لمتطلبات دورية مشاركة البيانات، وأوقات التسليم وتطوير إجراءات تضمن استمرارية توفير جميع البيانات التاريخية (لفترة لا تقل عن 10 سنوات) والبيانات الحديثة وبشكل إلكتروني.
2. تضمين مؤشرات قياس أداء (KPIs) واضحة تتيح مراقبة الالتزام بدورية مشاركة البيانات وجوده البيانات وتوافرها. تشمل هذه المؤشرات بالحد الأدنى أوقات الاستجابة، معدل البيانات المرسل، ومستوى دقة البيانات.
3. استخدام أدوات تقنية تتيح جدولة عمليات نقل البيانات تلقائياً وبشكل لحظي. حيث تتيح هذه الأدوات إمكانية ضبط التكرار اليومي، الأسبوعي، أو الشهري لمشاركة البيانات.

المعيار 3.2.1 حصر مجموعات البيانات المفتوحة

أجرت الجهة حصرًا وتقييمًا شاملاً لمصادر بياناتها لتحديد مجموعات البيانات المناسبة للنشر كبيانات مفتوحة. يشمل ذلك تقييم جودة البيانات وملاءمتها وحساسيتها لضمان أن البيانات المتاحة تتوافق مع قواعد تصنيف خصوصية البيانات والاستفادة من نشر تلك البيانات في تعزيز الشفافية وتنافسية الدولة وجودة ونوعية الخدمات التي يمكن إنشاؤها بالاعتماد على تلك البيانات المفتوحة.

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار



على مستوى الجهة الحكومية لجميع مصادر البيانات

مستوى / مجال التطبيق

1. إجراء حصر كامل لمصادر البيانات المفتوحة المتاحة لدى الجهة، بما في ذلك البيانات التي تجمعها أو تخزنها أو تديرها. يتضمن ذلك توثيق وتصنيف جميع مجموعات البيانات وتحديد الجهات أو الأقسام المسؤولة عنها. يتم تحليل مصادر البيانات بناءً على نوع البيانات، مصدرها، وكيفية جمعها وتخزينها، وذلك بهدف الحصول على صورة واضحة وشاملة لجميع البيانات المتاحة للنشر كبيانات مفتوحة.
2. إجراء تقييم دقيق لجودة البيانات المتاحة لديها للتأكد من ملاءمتها للنشر كبيانات مفتوحة ومقارنتها مع البيانات الإحصائية المنشورة عن دولة الإمارات. يشمل هذا التقييم عدة معايير مثل الدقة، الاتساق، الاكتمال، والتحديث الدوري. يجب فحص كل مجموعة بيانات لضمان أنها لا تحتوي على أخطاء أو تناقضات تؤثر بشكل سلبي على دولة الإمارات في حالة نشرها كبيانات مفتوحة. يتضمن التقييم أيضاً التأكد من أن البيانات محدثة وذات صلة بالاستخدامات الحالية والمستقبلية. يجب وضع خطط لتحسين جودة البيانات عند الحاجة قبل نشرها كبيانات مفتوحة، لضمان أن تكون البيانات موثوقة ومفيدة للمستخدمين.
3. إجراء تحليل مفصل لتصنيف البيانات المتاحة، للتأكد من أن نشرها كبيانات مفتوحة لا يتعارض مع سياسات حماية البيانات الشخصية والحساسة. يتضمن ذلك تصنيف البيانات بناءً على مستوى تأثيرها وفقاً لقواعد الخصوصية بالدولة دون تعريض الخصوصية أو الأمان للخطر.

متطلبات الامتثال للمعيار



المعيار 3.2.2 إعداد ونشر البيانات المفتوحة

قامت الجهة بنشر مجموعات البيانات المفتوحة التي يتم تحديدها من قبل الجهة التنظيمية بما لا يقل عن بيانات الخمسة سنوات الماضية على ان تكون البيانات مقروءة آلياً (Machine Readable) وفقاً لمعايير البيانات المفتوحة، مع اعتماد وتنفيذ إجراءات واضحة ومستمرة لتحديث تلك البيانات المفتوحة ضمن المنصات المعتمدة من قبل الجهة التنظيمية بالإضافة إلى موقع البيانات المفتوحة الرسمي لدولة الإمارات بما يضمن إمكانية الاطلاع والوصول الى تلك البيانات المفتوحة للجهة دون أية متطلبات تقنية أو غير تقنية أو إجراءات معينة.

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار



على مستوى الجهة الحكومية لجميع مصادر البيانات التي يتم تحديدها على أنها مصادر بيانات مفتوحة

مستوى / مجال التطبيق

1. إعداد وتوثيق عملية نشر البيانات المفتوحة بحيث تكون جميع مجموعات البيانات المنشورة متوافقة مع المعايير المعتمدة للبيانات المفتوحة وبصيغة مقروءة آلياً (Machine Readable). يتضمن ذلك استخدام تنسيقات بيانات قياسية مثل JSON، XML، أو CSV، التي تتيح للأنظمة والأدوات التقنية تحليل البيانات واستخدامها بسهولة.
2. ضمان أن تكون جميع البيانات التي يتم نشرها تغطي فترة لا تقل عن الخمس سنوات الماضية، مع ضمان توثيق كل مجموعة بيانات بشكل واضح ودقيق ليشمل الوصف الفني والبيانات الوصفية (Metadata) اللازمة لتسهيل الفهم والاستخدام. يجب أن تكون البيانات المنشورة متاحة مجاناً وبدون أي قيود تقنية مع مراعاة سهولة الوصول إليها من قبل المستخدمين بمختلف مستويات المعرفة التقنية.
3. وضع إجراءات عمل مستمرة ومنظمة لتحديث البيانات المفتوحة المنشورة بشكل دوري، بما يضمن أن البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني للجهة ومنصة البيانات المفتوحة الرسمية لدولة الإمارات تبقى محدثة ودقيقة من خلال اتباع جدول زمني واضح للتحديثات الدورية، مثل التحديثات السنوية أو الفصلية، بناءً على طبيعة البيانات ومجال استخدامها. كما يجب أن تتضمن هذه الإجراءات عمليات مرآة دورية لجودة البيانات بعد التحديث، لضمان أن التحديثات لا تتسبب في فقدان البيانات أو تناقضها.
4. ضمان أن تكون جميع البيانات المفتوحة متاحة على الموقع الإلكتروني للجهة ومنصة البيانات المفتوحة الرسمية لدولة الإمارات وسهلة الاستخدام، مما يتيح للمستخدمين الوصول إلى البيانات بشكل يسر ودون الحاجة إلى متطلبات تقنية معقدة. يشمل ذلك نشرها كبيانات مفتوحة على الموقع الإلكتروني للجهة أو استخدام منصات البيانات المفتوحة المعتمدة التي تتيح عرض وتحميل البيانات بسهولة.

متطلبات الامتثال للمعيار



الرابط الإلكتروني لموقع الرسمي لمؤشر البيانات

فريق عمل مؤشر البيانات في المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء



عبدالمغني جبر
مسؤول الربط الإلكتروني
046080159



نورالدين محمد
مسؤول فني
046080252



ساسي عطيه
مستشار مؤشر البيانات
0504960242



أحمد الرصاصي
مسؤول فني
0507557778



ريم البادي
مسؤول مؤشر البيانات
0566516767



عبدالرحمن سيف
مدير مشروع مؤشر البيانات
0504133349

• لتواصل مع الفريق التقني على البريد الإلكتروني ادناه:
EDN.DI@fcsc.gov.ae

• عنوان البريد الإلكتروني الخاص بمؤشر البيانات:
Dataindex@fcsc.gov.ae



   @FCSCUAE  @FCSAUAE